الأمـــم المتحـــدة

تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الحادية الخمسون
الملحق رقم ٤٨ (A/51/48)

A/51/48

تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الحادية الخمسون
الملحق رقم ٤٨ (A/51/48)

الأمم المتحدة. نيويورك، ١٩٩٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٣	١
ثانيا - المسائل التنظيمية	٨ -٢٨	١
ثالثا - طرائق العمل	٢٩-٤٣	٦
رابعا - التوصيات	٤٤	٧

أولا - مقدمة

١ - أنهت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٦٠/٥٠ ألف المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، إلى أن تنشئ لجنة مخصصة جامعة للدورة الخمسين للجمعية العامة بوصفها أنسب آلية لإجراء استعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٦ لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وفقا لما هو منصوص عليه في مرفق القرار ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. واستجابة لذلك القرار وفي أعقاب انعقاد الدورة التنظيمية في ٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٦، اضطلعت لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بعملها في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

٢ - ومن أجل الاضطلاع بالاستعراض، قررت اللجنة المخصصة، في دورتها التنظيمية أن توصي الجمعية العامة في دورتها الخمسين بأن تجتمع اللجنة المخصصة خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية. ولهذا الغرض، أوصت أيضا بأن تمدد ولاية اللجنة المخصصة بالنسبة للفترة المحددة في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٠ باء.

٣ - وكانت اللجنة المخصصة قد قررت في دورتها التنظيمية أيضا أن تنشئ فريقين عاملين: يتناول الفريق العامل الأول تقييم الجهود الوطنية استنادا إلى المدخلات ذات الصلة التي تقدمها البلدان الأفريقية ويعالج الفريق العامل الثاني استجابة المجتمع الدولي، بما في ذلك استجابة منظومة الأمم المتحدة والتدابير الضرورية اللازمة للتعجيل بتنفيذ البرنامج الجديد وتحسينه.

ثانيا - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٤ - أجرت اللجنة المخصصة استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٦. وعقدت اللجنة المخصصة ٤ جلسات وعدداً من الاجتماعات غير الرسمية.

٥ - وافتتح الدورة السيد هيساشي أوادا، الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، وتولى رئاستها وأدلى ببيان افتتاحي.

٦ - وفي الجلسة ذاتها، خاطب اللجنة المخصصة الأمين العام للأمم المتحدة وكذلك المنسق الخاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية والتعاون بمنظمة الوحدة الأفريقية.

٧ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو الكاميرون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية) وأيرلندا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه: استونيا، وبلغاريا، وبولندا والجمهورية التشيكية، وسلوفينيا، وقبرص، وليتوانيا، ومالطة)، وناميبيا وأوغندا وكوت ديفوار.

٨ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أدلى ببيانات ممثلو مصر، والسنغال، وبوركينا فاصو، والصين، وباكستان، والنرويج، وزمبابوي، وتونس، وغينيا، وجنوب أفريقيا، وإندونيسيا.

٩ - وفي الجلسة ذاتها، أدلت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ببيان.

١٠ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى الناطق باسم المنظمات غير الحكومية ببيان.

١١ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى المراقب عن الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا ببيان.

١٢ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٩٦، أدلى ببيانات ممثلو كوستاريكا (بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ونيجيريا، والهند، ومالطة، ومدغشقر، والنيجر، وغيانا، والاتحاد الروسي، وكندا، واليابان، والجزائر، والولايات المتحدة الأمريكية، وغانا، وجامايكا، ومالي، وإثيوبيا، والبرازيل، وغامبيا، وماليزيا.

١٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلت ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ببيان.

باء - الحضور

١٤ - حضرت الدورة الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بولندا، تايلند، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زائير، زامبيا، زمبابوي، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السويد، سيراليون، سيشيل، الصين، غابون، غامبيا، غانا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، الكاميرون، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، ليبريا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، هايتي، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

١٥ - وشاركت بصفة مراقب المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان: الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمة الوحدة الأفريقية. كما شارك الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا في الدورة بصفة مراقب.

١٦ - وحضر الدورة ممثلون عن الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل؛ والبنك الدولي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)؛ وصندوق النقد الدولي؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة الدولية.

١٧ - وشاركت في الدورة بصفة مراقب المنظمات غير الحكومية التالية: جمعية لجنة سكان حي المروج الثاني، هيئة الخدمات الكنسية العالمية/الاتحاد اللوثري العالمي للإغاثة؛ منظمة الوحدة النقابية الأفريقية، ونادي لولونيو النسائي، وجمعية الشراكة الأفريقية الكندية، والمنتدى الأفريقي، وشبكة الدين والتنمية (من أجل أفريقيا)، ورابطة تعليم المرأة والطفل، وبرنامج النض الصاعد، ومنظمة أوكيموي لمساعدة الأيتام، والمؤسسة الدولية للنظرة العالمية، ومنظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث، وصندوق جيميني الاستئماني الاثيوبي، والرابطة الغانية للمشتغلات بالأعمال الحرة، وفريق مبادرة تجمع فلاحي بوغسو.

جيم - إقرار جدول الأعمال

١٨ - أقرت اللجنة المخصصة جدول الأعمال التالي في استعراض منتصف المدة:

١ - افتتاح الدورة.
٢ - انتخاب المقرر.
٣ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
٤ - اشتراك المنظمات غير الحكومية.
٥ - الاضطلاع باستعراض منتصف المدة.
٦ - اعتماد تقرير اللجنة المخصصة.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

١٩ - انتخبت اللجنة المخصصة بالتزكية أعضاء المكتب التالية اسماؤهم في دورتها التنظيمية المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦:

الرئيس: السيد هيساشي أوادا (اليابان)

نواب الرئيس: السيد أليكس راين (بلجيكا)
السيد دنيس دانغوي رواكا (غابون)
السيد صامويل ر. أنسانالي (غيانا)

٢٠ - وفي جلستها الأولى، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، انتخبت اللجنة الجامعة المخصصة، بالتزكية، السيد دوسان روفينسكي (الجمهورية التشيكية) مقررا.

هاء - تنظيم الأعمال

٢١ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر، وافقت اللجنة المخصصة على جدول أعمالها (A/AC.251/4) بصيغته المعدلة شفويا، (انظر الفقرة ٨ أعلاه)، ووافقت على تنظيم عملها.

٢٢ - وعقد الفريق العامل الأول مشاورات غير رسمية في ١٦ و ١٨ - ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وعقد الفريق العامل الثاني مشاورات غير رسمية في ١٧ و ١٨ - ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

الوثائق

٢٣ - كان معروضا على اللجنة المخصصة الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ومرفق به إضافة حول تقديرات الاحتياجات المسقطة من الموارد (A/51/228 and Add.1)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن اشتراك المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة المخصصة (A/AC.251/5)؛

(ج) مشروع استنتاجات استعراض منتصف المدة: مقدمة (A/AC.251/CRP.1)؛

(د) مشروع استنتاجات استعراض منتصف المدة: الترتيبات المؤسسية (A/AC.251/CRP.2)؛

(هـ) مشروع استنتاجات استعراض منتصف المدة: الخلاصة (A/AC.251/CRP.3)؛

(و) مشروع استنتاجات استعراض منتصف المدة: مشروع استنتاجات الفريق العامل الأول (A/AC.251/WG.I/CRP.1)؛

(ز) مشروع استنتاجات استعراض منتصف المدة: مشروع استنتاجات الفريق العام الثاني (A/AC.251/WG.II/CRP.1).

٢٤ - وقدمت أيضا وثائق معلومات أساسية/معلومات إضافية هي:

(أ) تقرير منظمة الوحدة الأفريقية عن تقييم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا؛

(ب) نتائج الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى بشأن التنمية الأفريقية المعقودة في طوكيو في ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦؛

(ج) تقرير الصندوق المشترك للسلع الأساسية المعني بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩؛

(د) تقرير بعنوان "شركاء في التقدم - أفريقيا والمجتمع الدولي"، عن تقييم تنفيذ البرنامج الجديد وإعلان طوكيو؛

(هـ) تقرير عن الدور الناشئ للمنظمات غير الحكومية في التنمية الأفريقية المستدامة.

واو - تعيين رئيسين للفريقين العاملين

٢٥ - في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أقرت اللجنة المخصصة خلال دورتها التنظيمية المعقودة تعيين نائبي الرئيس السيد صامويل أنسانالي (غيانا) والسيد أليكس راين (بلجيكا) لرئاسة الفريق العامل الأول، والفريق العامل الثاني.

زاي - مشاركة المنظمات غير الحكومية

٢٦ - قررت اللجنة المخصصة في دورتها التنظيمية أن تمنح المشاركة القصوى للمنظمات غير الحكومية التي لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي كانت تسهم في تنفيذ البرنامج الجديد، وذلك وفقا للقواعد الراسخة والممارسات المقبولة.

٢٧ - وقرر مكتب اللجنة في جلسته المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ بأن يسمح للمنظمات غير الحكومية حضور الاجتماعات الرسمية وأن يكون في استطاعة كل منها الإدلاء ببيان في الجلستين الافتتاحية والختامية. كما طُلب الى المنظمات غير الحكومية أن ترشح أربعة مندوبين عنها (مندوبان أفريقيان ومندوبان غير افريقيين) للاشتراك بصفة مراقب في كل فريق من الفريقين العاملين.

٢٨ - في الجلسة الأولى المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أيدت اللجنة المخصصة قرار المكتب المتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية. وفي هذا السياق، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

ثالثا - طرائق العمل

ألف - إجراء استعراض منتصف المدة

٢٩ - في الجلسة الرابعة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قدم كل من رئيسي الفريقين العاملين الأول والثاني تقريرين شفويين إلى اللجنة المخصصة بشأن نتائج المشاورات غير الرسمية التي أجراها الفريقان العاملان.

٣٠ - وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة المخصصة مشروع استنتاجات استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد للتنمية بصيغته المعدلة شفويا خلال المشاورات غير الرسمية.

٣١ - وكان معروضا على اللجنة المخصصة مشروع قرار (A/AC.251/L.2) مقدم من الرئيس، بعنوان "استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات".

٣٢ - وفي الجلسة ذاتها، قررت اللجنة المخصصة إرفاق استنتاجات استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد بمشروع القرار A/AC.251/L.2 وضمه إلى تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

٣٣ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ممثل أوغندا ببيان اقترح فيه تعديلا شفويا للفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار A/AC.251/L.2 هو الاستعاضة عن عبارة "بتقرير أفريقيا لـ ..." بعبارة "بوثيقة منظمة الوحدة الأفريقية بشأن...".

٣٤ - وفي الجلسة ذاتها، ذكر أمين اللجنة المخصصة ما يلي: "من المفهوم أن مشروع القرار هذا هو توصية صادرة من اللجنة المخصصة إلى الجمعية العامة. وهو ذو طابع إجرائي وسوف يتيح للجمعية العامة أن تتخذ رسميا إجراء بشأن استنتاجات استعراض منتصف المدة المرفق بمشروع القرار".

٣٥ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة المخصصة مشروع القرار بصيغته المعدلة شفويا، وكذلك مرفقه المتضمن مشروع استنتاجات استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد، (انظر الفقرة ٤٤ أدناه).

٣٦ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان.

باء - اعتماد التقرير

٣٧ - وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، عرض المقرر، مشروع التقرير ونقحه شفويا.

٣٨ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة المخصصة مشروع التقرير بصيغته المنقحة شفويا.

٣٩ - وفي الجلسة ذاتها، قررت اللجنة المخصصة أن تعهد إلى المقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية من أجل تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

٤٠ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ناطق باسم المنظمات غير الحكومية ببيان ختامي.

٤١ - وفي الجلسة ذاتها، تلا المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا البيان الختامي لوكيل الأمين العام لشؤون تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٤٢ - وفي نفس الجلسة، أدلى الرئيس ببيان ختامي.

٤٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل الكاميرون ببيان ختامي.

رابعا - التوصيات

٤٤ - قررت اللجنة المخصصة في جلستها الرابعة، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أن توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي يتضمن مرفقه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات،

وإذ تشير الى قراريها ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و١٤٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن البرنامج الجديد،

وإذ تشير أيضا الى القرارين ١٦٠/٥٠ ألف وباء المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ اللذين تم بموجبهما إنشاء لجنة الجمعية العامة المخصصة الجامعة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات،

وإذ تلاحظ أن استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد كان مناسبة لإجراء تقييم متعمق للإجراءات المتخذة في مجال تنفيذ البرنامج الجديد والتدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذه خلال الفترة المتبقية من العقد وبعدها،

وإذ تحيط علما بتقارير الأمين العام عن استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد[1]،

وإذ تحيط علما أيضا بوثيقة منظمة الوحدة الأفريقية بشأن استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد وبنتائج الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى بشأن التنمية الأفريقية، المعقودة في طوكيو يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦، وبتقرير المنظمات غير الحكومية،

وإذ تلاحظ مساهمة فرادى الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية في أعمال اللجنة المخصصة،

١ - تعتمد نتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد، التي تتكون من تقييم للردود، وتدابير للتعجيل بتنفيذ البرنامج، كما هو مبين في مرفق هذا القرار؛

٢ - تطلب الى الحكومات والأجهزة والمنظمات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والنظمات غير الحكومية، اتخاذ التدابير الملائمة من أجل التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في مرفق هذا القرار؛

٣ - تقرر إجراء استعراض وتقييم نهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات خلال دورتها السادسة والخمسين عام ٢٠٠٢.

---

(١) A/51/288 و Add.1 و A/AC.251/5.

المرفق

استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في القرار ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وقد أكدت البلدان الأفريقية من جديد في هذا الاتفاق السياسي، أنها المسؤولة الأولى عن تنمية نفسها. وتعهد المجتمع الدولي، في ذات الوقت، بدعم جهود أفريقيا القائمة على مبادئ الشراكة وتقاسم المسؤولية. وقد اعتبر من الضروري، لتحقيق هذه الأهداف العريضة، أن يدخل المجتمع الدولي في اتفاق جديد أقوى مع أفريقيا يضع بجلاء تفاصيل التزام المجتمع الدولي الثابت بدعم أفريقيا ومساعدتها في سعيها نحو النجاح في تنفيذ برنامجها للتنمية والتقليل إلى حد كبير من المعوقات والعراقيل الخارجية التي تحول دون الإسراع بتحول أفريقيا، إن لم يكن إزالتها تماما.

٢ - وتتمثل الأهداف الأولية للبرنامج الجديد في الإسراع بتحول الاقتصادات الأفريقية وتكاملها وتنويعها ونموها من أجل تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي، والتقليل من ضعفها إزاء الصدمات الخارجية، وزيادة ديناميتها، وجعل التنمية فيها عملية داخلية، وتعزيز اعتمادها على النفس.

٣ - ومنذ اعتماد البرنامج الجديد، أخذ الوعي والإدراك، على المستوى السياسي، يتزايد تجاه حالة أفريقيا الخاصة واحتياجاتها المعنية التي بدأت تمنح الأولوية في جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك برامج العمل لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية، وفي إعلان ميدراند الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة التاسع للتجارة والتنمية (الأونكتاد التاسع)، وبصفة عامة أيضا، في قرارات الجمعية العامة والصكوك الدولية ذات الصلة؛ ثم في النتائج المرتقبة لمؤتمر القمة العالمي القادم للأغذية.

٤ - إلا أن العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التي أدت إلى اعتماد الجمعية العامة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (القرار دإ - ٢/١٣ المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦)، والبرنامج الجديد في عام ١٩٩١، لا يزال قائما. بل تفاقمت المشكلات في بعض البلدان. ورغم أن بعض البلدان الأفريقية قد حققت تحسنا إجماليا في أدائها الاقتصادي في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، فمن المنتظر أن يزداد الفقر والبطالة بصورة ملموسة في أفريقيا. كما لا يزال الوصول إلى المستويات المقدرة لحشد الموارد في البرنامج الجديد أمرا بعيد المنال، فضلا عن أنه لم يتم بعد تحقيق أهداف التنمية الرئيسية.

٥ - وأشارت تقديرات الأمين العام إلى أن الأمر كان يتطلب توفير مبلغ ٣٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة من المساعدة الإنمائية الرسمية كحد أدنى في عام ١٩٩٢ حتى تحقق البلدان الأفريقية معدل نمو سنوي في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي متوسطه ٦ في المائة على الأقل على مدى التسعينات، تحتاج

بعده تلك البلدان إلى النمو بمعدل يصل إلى ٤ في المائة في المتوسط سنويا. وقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية، وقت إجراء الاستعراض، ٢٦,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٥. ويبين التقييم أن صافي تدفقات الموارد الإجمالية إلى أفريقيا في عام ١٩٩٥ قد بلغ ٣١ بليون دولار. بيد أن المديونية الخارجية لأفريقيا ارتفعت من ٣٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٣٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥. ورغم التدابير الهامة التي اتخذها الدائنون للتخفيف من وطأة مشكلة الديون في أفريقيا، فلا يزال من الضروري إحراز مزيد من التقدم. وينبغي كذلك مواصلة الجهود المبذولة حتى يتم بصورة فعالة تناول مشكلات البلدان الأفريقية النامية المنخفضة الدخل، والمثقلة بالديون، التي تنهض في الوقت ذاته بإصلاحات اقتصادية، وإن كانت مشكلة الديون الخارجية ما زالت تؤثر على احتمالات النمو فيها تأثيرا بالغا. وقد انخفضت حصة أفرقيا في التجارة العالمية إلى ٢,٢ في المائة خلال الفترة التي يتناولها الاستعراض. غير أن معظم المنتجات الأفريقية تتمتع بفرص تفضيلية فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، ورغم أن الأمر لم يتضح تماما بعد، فإن أجواء ما بعد جولة مفاوضات أوروغواي تتيح للبلدان الأفريقية من الفرص مثلما تطرح عليها من التحديات في ميدان نمو التجارة.

٦ - ومن الجلي، في ضوء هذه الخلفية، أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تحقيق أهداف البرنامج العريضة، بما في ذلك إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي. ويتضح من تحليل التقدم المحرز في مجال تنفيذ البرنامج الجديد في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ أن ثمة إنجازات قد تحققت فيما يتصل بتنمية القطاع الخاص وتنيمة المؤسسات، كما يكشف ذلك التحليل أيضا عن تفاوتات ذات شأن بين البلدان الأفريقية فيما يتعلق بأدائها الاقتصادي والاجتماعي. ووفقا لما يتبين من التحليل، فإن تنفيذ البرنامج الجديد في الوقت المناسب وبصورة فعالة أمر مرهون بتوافر الإرادة السياسية لدى الحكومات الأفريقية والتزامها بتخصيص الموارد الكافية لأهداف التنمية الخاصة بها. بيد أنه ينبغي أن يكمل الجهود الأفريقية دعم من قبل المجتمع الدولي وتدفقات كافية من الموارد يمكن قدر الإمكان التنبؤ بها، حتى يكتب لهذه الجهود النجاح داخل الإطار الزمني المحدد لها في البرنامج. ومن العناصر الهامة أيضا في هذه العملية توافر بيئة خارجية مساندة ومشجعة على الإنجاز.

٧ - ويتحتم أن تكون للتنفيذ الأولوية في استعراض منتصف المدة هذا للبرنامج الجديد. وفي هذا الصدد، فإن المبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق المنظومة تعتبر مكملة للبرنامج الجديد، وهي تهدف أيضا إلى تيسير تنفيذ هذا البرنامج وتنفيذ نتائج المؤتمرات والقمم الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة فيما يتصل بأفريقيا. ومن الممكن أيضا أن تكون المبادرة الخاصة قوة دافعة بالنسبة لتنفيذ جميع عناصر البرنامج الجديد. ومن ثم ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تجنب أي ازدواج لا ضرورة له بين الأنشطة.

٨ - وقد شرع عدد من البلدان الأفريقية في وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات هدفها القضاء على الفقر. وسوف يكون لتنفيذ النتائج المتفق عليها في الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالتنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على الفقر، فائدة في سياق عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر.

٩ - وقد جرى في كثير من البلدان الأفريقية تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية، فضلا عن الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، كما أقيمت جسور للتعاون الاقتصادي الأوثق على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وشهدت القارة كذلك تحولا متزايدا نحو الديمقراطية، واضطلاعا على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي بأدوار وأولويات قيادية في مجال منع نشوب المنازعات وإدارتها وحلها.

١٠ - ويجري استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد للتنمية في ظروف تحرير الاقتصاد العالمي والعولمة السريعة بما تتيحه هذه الظروف من فرص وما تطرحه من تحديات وما تثيره من مخاطر وشكوك. وخطر ازدياد التهميش خطر حقيقي يتهدد أفريقيا التي يوجد بها ٣٣ بلدا من مجموع بلدان العالم الأقل نموا وعددها ٤٨ بلدا، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراء عاجل لدعم جهود أفريقيا من أجل الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي.

١١ - وكان من بين ما التزم به المجتمع الدولي في المؤتمرات والقمم الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، جعل البشر في بؤرة اهتمامات التنمية المستدامة. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية وصون البيئة تمثل جميعا عناصر متكاملة ومتداعمة من عناصر التنمية المستدامة التي تشكل الإطار لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق نوعية حياة أفضل لكافة البشر.

١٢ - ويعيد استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد التأكيد والتشديد على أن الالتزامات والمسؤوليات هي التزامات ومسؤوليات متبادلة، وعلى ضرورة قيام أفريقيا والمجتمع الدولي باتخاذ إجراء عاجل وملموس على نحو ما أكده القرار ١٥١/٤٦ وما أوصي به في هذا الاستعراض.

ثانيا - تقييم وتوصيات من أجل الإسراع بتنفيذ البرنامج الجديد: الجهود الأفريقية

١٣ - إن تقييم البرنامج الجديد فيما يتعلق بجهود أفريقيا ذاتها، في ضوء نتائج الحلقة الأخيرة من المؤتمرات والقمم الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، يشير إلى المجالات الرئيسية التالية كمجالات جديرة بأولوية الاهتمام وينبغي تناولها على نحو متكامل:

(أ) الإصلاحات الاقتصادية، بما فيها التعبئة الفعالة والاستخدام الكفء للموارد المحلية؛

(ب) تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ج) تكثيف عملية التحول إلى الديمقراطية ودعم المجتمع المدني؛

(د) البيئة والتنمية؛

(هـ) الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي؛

(و) البعد الإنساني؛

(ز) التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ح) التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ألف - الإصلاحات الاقتصادية بما فيها التعبئة الفعالة للموارد المحلية والاستخدام الكفء لها

١ - التقييم

١٤ - اضطلعت أغلبية البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة بعملية تكييف هيكلي وإصلاحات اقتصادية واسعة النطاق داخل أطر هيكلية وقطاعية متفق عليها. وتتناول مجالات التركيز، على نحو خاص، العجز في الميزانية والعجز في ميزان المدفوعات، والسياسات النقدية، وتعبئة الموارد المحلية من خلال تعزيز كفاءة وشفافية النظام الضريبي، وفعالية القطاع العام، ومشاركة القطاع الخاص. وقد اتخذت في معظم البلدان، ولا تزال تتخذ، تدابير إصلاح من أجل تحرير الأسعار المحلية والتجارة الخارجية. وقد نهض نحو ٣٥ بلدا بعمليات تكييف نقدي، كما اتخذ ٢١ بلدا خطوات نحو تحسين إدارة المالية العامة، وشرع عدد لا بأس به من البلدان في تنفيذ برامج للخصخصة.

١٥ - واضطلع عدد من البلدان الأفريقية بتدابير تهدف إلى تحسين أنظمتها المالية. بيد أن الأنظمة المالية هي من أضعف القطاعات في الاقتصادات الأفريقية، وهي، فضلا عن ذلك، تركز على النظام المالي الرسمي مع إهمال النظام غير الرسمي.

١٦ - وثمة نتائج إيجابية قد تحققت. فلم يشهد نموا سلبيا في عام ١٩٩٥ سوى أربعة بلدان فقط، بينما حقق ١٢ بلدا معدل نمو بلغ أو تعدى ٦ في المائة. كذلك تمكنت معظم البلدان الأفريقية من احتواء التضخم وتحسين السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف وهذه نتائج مشجعة ولكن لا بد من مواصلة البناء عليها. ويمكن دعم هذه النجاحات والاستمرار فيها شريطة توافر الموارد الداخلية أو الخارجية اللازمة، ومواصلة عملية الإصلاح وتعزيزها. بيد أنه من الجلي أن معدل الادخار المحلي الحالي في أفريقيا البالغ ١٨ في المائة يعد غير كاف إذا قيس بالحد الأدنى المطلوب وهو ٢٥ في المائة.

١٧ - ومما يبعث على القلق أن عددا من البلدان النامية، ومن بينها بلدان أفريقية، قد أخذت تزداد ضعفا مع تقدم عملية تحرير تدفقات رأس المال الخاص في الأسواق المالية الدولية.

٢ - التوصيات

١٨ - ينبغي للبلدان الأفريقية:

(أ) أن تعمق الإصلاحات الاقتصادية الجارية وأن تشجع الادخار المحلي والاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للجهود اللازمة من أجل تحقيق النمو والتنمية المطردين والمستدامين؛

(ب) أن تواصل تحسين أنماط الإنفاق العام، مع التركيز على الاحتياجات ذات الأولوية وأحكام إجراءات الشراء، وأن تعمل على زيادة الإيراد العام عن طريق إعادة هيكلة نظام الضرائب وتحسين كفاءة جبايتها؛

(ج) تضطلع، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بالتدابير التي تهيئ الظروف المواتية لتحقيق الاستقرار في تدفقات رأس المال الخاص ومنع زعزعة الاستقرار الناجمة عن سرعة تحركاته بغية تعزيز التنمية في أفريقيا.

١٩ - وفيما يتعلق بتعزيز الوساطة المالية، ينبغي للبلدان الأفريقية:

(أ) أن تعزز الأنشطة الرامية إلى تعبئة الودائع، ويمكن تشجيعها من خلال سلسلة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل وبرامج التدريب، بمساعدة المؤسسات المالية الدولية؛

(ب) أن تستعرض توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المعنون "نحو النهوض بالوساطة المالية في أفريقيا" (A/50/490) وأن تمنحها الأولوية من خلال التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة، في تنظيم مشاورات دون إقليمية ترمي إلى إشراك صانعي القرارات والسياسات من الأفريقيين في الوساطة المالية.

٢٠ - وينبغي كذلك للبلدان الأفريقية أن تكفل اشتمال برامج التكيف الهيكلي على أهداف للتنمية الاجتماعية، ولا سيما القضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل المنتج، وزيادة التكامل الاجتماعي، مع مراعاة توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فيما يتصل بأثر التكيف الهيكلي.

٢١ - ويمكن للبلدان الأفريقية، من خلال ترتيبات يتفق عليها بين الأطراف، أن تستفيد من التجارب الناجحة لبعض البلدان النامية في مجال الوساطة المالية، وبخاصة برامج تعبئة الودائع.

باء - تعزيز القطاع الخاص والاستثمار المباشر الأجنبي

١ - التقييم

٢٢ - في برنامج عمل القاهرة الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في قراره AHG/Res.236 (د - ٣١) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥[٢]، أخذت أفريقيا على عاتقها التزاما بتعزيز القطاع الخاص وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي. فالقطاع غير الرسمي يؤدي دورا هاما في البلدان الأفريقية. ومن أسباب ذلك أن القطاع الخاص لا يزال ضعيفا في معظم تلك البلدان.

٢٣ - وتحرز بلدان أفريقية كثيرة، في إطار برامجها للإصلاح الاقتصادي تقدما صوب تهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية لجملة أمور منها جذب الاستثمار الخاص والمحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن التنفيذ لم يكن دائما بالقدر الكافي. كما أن الهيكل الأساسي، مثل شبكات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وإمدادات المياه التي يعتمد عليها، ليس كافيا بوجه عام في كثير من البلدان الأفريقية. وهذا يتطلب استثمارات ضخمة لم تستطع البلدان الأفريقية توفيرها.

٢٤ - وقد كشفت دراسة أجرتها الأمم المتحدة مؤخرا بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي أن العائد على الاستثمار الموظف في أفريقيا يفوق كثيرا ما هو عليه في سائر المناطق النامية بل حتى في معظم البلدان المتقدمة النمو، مما يعد مؤشرا على إمكانية حدوث زيادة حادة في التدفقات الاستثمارية مع المضي قدما في الاصلاحات الاقتصادية وفي تحسين مناخ الاستثمار.

٢ - التوصيات

٢٥ - في ضوء ما تقدم، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تتخذ التدابير التالية لتعزيز القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

(أ) تعزيز الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين الهيكل الأساسي المادي والمؤسسي والاجتماعي لجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر، وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر لهذا الجهد الدعم التقني والمالي التكميلي؛

(ب) مواصلة اتخاذ تدابير محددة وتنفيذها لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي الى البلدان الأفريقية، مما يشمل جملة أمور منها توفير حوافز على صعيد العرض وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير الأسعار، وإلغاء الرقابة على النقد، والمساواة في المعاملة، وإلغاء الإعانات المقدمة للمؤسسات الحكومية التي لا تحقق أرباحا؛

---

(٢) انظر A/50/647، المرفق الثاني.

(ج) تشجيع اتخاذ مزيد من تدابير الخصخصة؛

(د) الإقدام على أنشطة لتشجيع الاستثمار تتسم بمزيد من الجرأة؛

(هـ) القيام، قدر الإمكان، بوضع ترتيبات عملية للتعاون والتكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، لا سيما في مجال تحرير التجارة الإقليمية والتوسع فيها؛

(و) تشجيع وتعزيز الشراكة في القطاعين الخاص والعام؛

(ز) تحسين الهيكل الأساسي للمؤسسات المالية؛

(ح) بناء وتعزيز الموارد والقدرات البشرية اللازمة لتنمية القطاع الخاص؛

(ط) تشجيع القطاع غير الرسمي والمشاريع الصغيرة بتزويدها بالائتمانات المحدودة والتدريب والتكنولوجيا ذات الكفاءة والمهارات التنظيمية وتعزيز صلاتها بالنظام المالي الرسمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة حاليا في هذا القطاع.

جيم - تكثيف عملية التحول الديمقراطي وتعزيز المجتمع المدني

١ - التقييم

٢٦ - تسلم الحكومات الأفريقية بأن إحلال الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والحكم السليم والاصلاح الإداري، شروط أساسية لتهيئة بيئة تمكن من تحقيق النمو والتنمية على نحو مطرد ومستدام. ومنذ أن اعتمد البرنامج الجديد في عام ١٩٩١، أدى ما شهده نظام الحكم في غالبية البلدان الأفريقية من تغيرات بعيدة الأثر تراوحت بين الانتخابات الحرة والإصلاحات الدستورية الى جعل نظم الحكم القائمة على المشاركة والشفافية أقدر على البقاء.

٢٧ - وكفلت التحولات السياسية والاقتصادية المستمرة منذ الثمانينات الاعتراف بجميع قطاعات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمنظمات المنبثقة عن المجتمعات المحلية، كشركاء ذوي أهمية في عملية التنمية في أفريقيا. وقد أرسيت أيضا، في بلدان أفريقية كثيرة، أطر للحوار والتشاور والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية بغية تيسير التنمية الأفريقية.

٢٨ - وقد أحرز تقدم في تعزيز السلام والاستقرار في عدد من البلدان الأفريقية. غير أن ثمة المزيد مما ينبغي عمله. فالصراعات الأهلية والعرقية ما برحت تعصف ببعض البلدان. ونجم عن تلك الصراعات

أن أفريقيا ما زالت تضم أكبر عدد من اللاجئين والمشردين في العالم، مما يشكل ضغوطا شديدة على التنمية في البلدان المتضررة.

٢ - التوصيات

٢٩ - ينبغي للبلدان الأفريقية:

(أ) أن تعزز الجهود المبذولة لتحسين أسلوب الحكم، مع إيلاء عناية خاصة لكفالة المساءلة والشفافية وسيادة القانون؛

(ب) أن تواصل توسيع نطاق المشاركة الشعبية بحيث يمكن تسخير ما لدى الأشخاص من طاقات خلاقة لتعزيز التنمية الوطنية. ويلزم زيادة تشجيع المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المنبثقة عن المجتمعات المحلية ودوائر رجال الأعمال؛

(ج) أن تنفذ بشكل فعال وكامل الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول[٣] الذي يدعو الى: نهج قائم على المشاركة، وتمكين الناس ولا سيما المرأة، والى المساءلة، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها الجميع ومراعاة تلك الحقوق والحريات وحمايتها، بما فيها الحق في التنمية، فضلا عن حقوق النقابات العمالية، وسيادة القانون. وينبغي لهذه الخطوات أن تكفل الحكم السليم والشفافية والديمقراطية في أفريقيا.

٣٠ - ولكفالة فعالية وكفاءة وأهمية المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المنبثقة عن المجتمعات المحلية، يوصى بما يلي:

(أ) تحسين تنسيق سياسات وبرامج وأنشطة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المنبثقة عن المجتمعات المحلية فيما بين تلك المنظمات، ثم بينها وبين الحكومات؛

(ب) تمكين المنظمات غير الحكومية من المشاركة على الوجه الأكمل في تنفيذ البرنامج الجديد.

٣١ - وينبغي تعزيز دور المرأة الحاسم في التنمية ودورها المسلم به في عملية صنع القرار في جميع المجالات، كما ينبغي بذل جهود أكثر تضافرا لمتابعة القرارات الواردة في الموقف الأفريقي المشترك من أجل النهوض بالمرأة المعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وفي منهاج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[٤]، وسائر القرارات ذات الصلة المنبثقة عن مجموعة المؤتمرات والقمم الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا.

---

(٣) انظر A/45/427، التذييل الثاني.

(٤) A/CONF.177/20، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

٣٢ - ولا بد من إيجاد حلول دائمة للنزاعات والحروب الأهلية تعالج أسباب الصراع من جذورها. والجهود الأفريقية المبذولة لمعالجة هذه المشاكل من خلال آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها والآليات المماثلة التابعة للتجمعات دون الإقليمية هي جهود جديرة بمزيد من الدعم. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل عن كثب مع منظمة الوحدة الأفريقية والتجمعات دون الإقليمية دعما لمبادرات السلام، مما يشمل منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وبناء السلام والإنعاش والتنمية في فترة ما بعد النزاع. ويجدر أيضا بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم المبادرات دون الإقليمية والإقليمية المتخذة لفض النزاعات.

دال - البيئة والتنمية

١ - التقييم

٣٣ - تواجه أفريقيا مشاكل بيئية كثيرة، حسبما أوضحت البلدان الأفريقية خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. فعلاوة على مجموعة العوامل الاقتصادية يتسبب الفقر المتزايد والدخول المنخفضة في إنهاك الأراضي الزراعية بصورة بالغة الشدة. وأسفر ذلك عن استفحال الضرر البيئي وتضاؤل الانتاجية الزراعية. وفضلا عن ذلك، فإن التصحر والجفاف وتآكل السواحل، وتدهور نوعية الأراضي والمياه، وفقدان الموارد الجينية والتنوع البيولوجي كلها أمور تهدد امكانية استدامة النمو والتنمية تهديدا خطيرا.

٣٤ - وبموجب اتفاقية باماكو لعام ١٩٩١ بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركة تلك النفايات عبر الحدود وإدارتها في أفريقيا[٥]، حظرت أفريقيا استيراد النفايات السامة والخطرة إلى القارة. وشاركت أفريقيا مشاركة نشطة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وكذلك في المفاوضات الحكومية الدولية حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٦]، واتفاقية التنوع البيولوجي[٧]، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصـــــة في أفريقيا[٨]. وفي برنامج عمل القاهرة، وافقت البلدان الأفريقية على إنشاء

---

(٥) انظر A/46/390، المرفق الأول.

(٦) HAC.237/8 (Part I)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.

(٧) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "اتفاقية التنوع البيولوجي" (القوانين البيئية ومركز الأنشطة البرنامجية المؤسسية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٨) A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني.

آلية تنسيق وطنية لكفالة إدماج القضايا البيئية في البرامج الإنمائية الوطنية على النحو المحدد في جدول أعمال القرن ٢١[٩] وفي الموقف الأفريقي المشترك بشأن البيئة والتنمية[١٠]. وعلاوة على ذلك، تشكل اتفاقية مكافحة التصحر وتنفيذها الفعال إطارا صالحا للتعاون في ميدان البيئة والتنمية، وخصوصا فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة.

٢ - التوصيات

٣٥ - في ضوء ما تقدم، ينبغي أن تشمل الإجراءات المتعين اتخاذها لتشجيع التنمية المستدامة في أفريقيا وتحقيقها ما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة مشكلة الفقر، خاصة وأن الفقر يعد من أسباب التدهور البيئي؛

(ب) وضع استراتيجيات وتدابير لتنفيذ اتفاقية باماكو لعام ١٩٩١؛

(ج) اتخاذ تدابير لدعم التنفيذ الفعال لجميع المبادرات المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وما يتصل بها من قضايا.

٣٦ - وفيما يتعلق بالتصحر والجفاف، ينبغي أن تشمل الإجراءات المتعين اتخاذها ما يلي:

(أ) تصديق جميع البلدان في وقت مبكر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، بما يكفل دخولها حيز النفاذ؛

(ب) اتخاذ تدابير دعما لوضع برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وتنفيذها بفعالية وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا؛

(ج) الاضطلاع بأنشطة لتعزيز التعاون الآسيوي الأفريقي في مكافحة التصحر و/أو التخفيف من حدة آثار الجفاف دون إهمال التعاون مع سائر البلدان النامية المتضررة من التصحر والجفاف؛

---

(٩) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية"، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol.I و Vol.I/Corr.1 و Vol.II و Vol.III و Vol.III/Corr.1)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.931.8 وتصويب)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٠) A/CONF.151/AC.120، المرفق الأول.

(د) تعبئة موارد مالية وفيرة، تشمل المنح والقروض التساهلية، لدعم تنفيذ برامج مكافحة التصحر والتخفيف من حدة آثار الجفاف، وفقا للمادة ٢٠ (٢ ألف) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا؛

(هـ) التشجيع على تعبئة موارد مالية كافية توفر في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها، مما يشمل التمويل الجديد والإضافي من مرفق البيئة العالمية لتغطية التكاليف الزائدة المتفق عليها للأنشطة المتعلقة بالتصحر والمتصلة بالمجالات الأربعة التي تتركز فيها أنشطة مرفق البيئة العالمية طبقا للأحكام ذات الصلة من الصكوك المنشئة له ووفقا للمادة ٢٠ (٢ باء) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا.

هاء - الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي

١ - التقييم

٣٧ - يمثل تدهور الأرض مشكلة بيئية خطيرة تمس مساحات شاسعة من الأراضي في أفريقيا. ومكمن الخطورة في تلك المشكلة هو تضاؤل انتاجية مساحات ضخمة من الأراضي بينما السكان في تزايد مطرد، والطلب على الأراضي، بغرض انتاج مزيد من الأغذية والألياف والوقود، يتعاظم. أما جهود مكافحة تدهور الأراضي فلم يحالفها حتى يومنا هذا نجاح يذكر. ومن ثم يلزم الآن الاضطلاع ببرامج وطنية ودون إقليمية وإقليمية لحفظ نوعية الأرض واصلاحها تكون طويلة الأجل وجيدة التخطيط وتلقى من المجتمع الدولي الدعم السياسي القوي والتمويل الكافي.

٣٨ - ولا تتناسب امدادات الطاقة في أفريقيا والاحتياجات الإنمائية علاوة على ارتفاع سعرها وعدم استقرارها. ففي المناطق الريفية، تتمثل مصادر الطاقة الرئيسية في الحطب ومخلفات المحاصيل والسماد الطبيعي جنبا إلى جنب مع الطاقة الحيوانية والبشرية. ومن ثم يلزم تكثيف مدخلات الطاقة من أجل زيادة انتاجية العمالة البشرية وتوليد الدخل. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد أن تشجع سياسات وتكنولوجيات الطاقة المأخوذ بها في الريف على إيجاد مزيج من مصادر الطاقة المتجددة والفعالة من حيث التكلفة، يكون في حد ذاته قابلا للاستدامة، ويكفل التنمية الزراعية المستدامة. والمناطق الريفية توفر إمدادات الطاقة في شكل أخشاب. ولا يزال تحقق الإمكانات الكامنة في الزراعة وفي زراعة الغابات واستغلالها وفي موارد الملكية المشتركة بوصفها مصادر للطاقة المتجددة تحققا كاملا أمرا بعيد المنال. ويرتبط بلاغ هدف التنمية الريفية المستدامة ارتباطا وثيقا بأنماط العرض والطلب في مجال الطاقة.

٣٩ - وقد أحرز تقدم كبير في تذليل العقبات الرئيسية التي تعوق تنمية القطاع الزراعي، مما يشمل إلغاء الرقابة على الأسعار، وتحويل وكلاء التسويق إلى القطاع الخاص، وتحسين خدمات الإرشاد الزراعي وكفالة كفاءتها. غير أن الانتاج الزراعي ما زال قاصرا عن مسايرة النمو السكاني في غالبية البلدان الأفريقية ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين الانتاجية، ومعالجة السلبيات المتمثلة في فقدان الأساسية الزراعية التقليدية مخصصها في الأسواق ورفع مستوى الأمن الغذائي.

٤٠ - وفضلا عن عدم كفاية الانتاج الزراعي وارتفاع معدل النمو السكاني ومحدودية موارد المياه ما زال ارتفاع معدلي الفقر والبطالة يشكل عقبة كأداء أمام تحقيق الأمن الغذائي. كما أن القيود التي تنوء بها ميزانيات بلدان أفريقية كثيرة تؤثر على التنمية في هذا القطاع، بوجه خاص حيث يشكل الهيكل الأساسي المادي بما ينطوي عليه من أوجه قصور، عقبة رئيسية أمام توزيع الأغذية.

٢ - التوصيات

٤١ - لزيادة الانتاج الزراعي والأمن الغذائي، ينبغي اتخاذ التدابير التالية:

(أ) الإنتاج الزراعي:

'١' تنفيذ سياسات تعزز الإنتاجية الزراعية بغية زيادة الناتج من الأغذية وحصائل التصدير، وتكفل رصد مخصصات كافية في الميزانية لتحديث الزراعة؛

'٢' تطوير الاقتصادات الريفية لزيادة الدخول؛

'٣' تنويع الناتج الزراعي. ودعما لهذا الهدف يلزم أيضا تحسين عمليات البحث والتطوير في مجالي أنواع المحاصيل، والوقاية من أمراض النبات والحيوان مع تحسين إدارة المياه والخدمات الإرشادية. ولا بد من تبادل هذه الخبرات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛

'٤' النهوض بالصناعات القائمة على الزراعة؛

'٥' تحسين فرص حصول الجميع، ولا سيما المرأة التي تعد المنتج الرئيسي للغذاء، على التدريب والمهارات الزراعية، والتكنولوجيات الجديدة والخدمات الإرشادية؛

'٦' ينبغي لوكالات الأمم المتحدة المختصة والمجتمع الدولي القيام، استنادا إلى خبرة المنظمات الحكومية ومعلوماتها المتاحة في هذا الميدان بتبادل الخبرات القطرية والإقليمية المتعلقة بالمنهجيات الريفية لتخطيط الطاقة لتعزيز كفاءة التخطيط واختيار التكنولوجيات الفعالة من حيث التكلفة.

(ب) الأمن الغذائي:

'١' توفير الدعم والمساعدة في مجال النهوض بالإنتاج الغذائي على الصعيد المحلي؛

'٢' ترويج الأساليب الزراعية التي تأخذ بالممارسات البيئية السليمة، بما في ذلك الأساليب التقليدية؛

'٣' تيسير التطوير التقني بغرض إدخال تحسينات في مجالات تخزين الأغذية وتوزيعها وتسويقها؛

'٤' إعطاء أولوية لمسألة تنويع الإنتاج الغذائي؛

'٥' إدارة المعونة الغذائية بحيث لا تقوض الإنتاج الغذائي على الصعيد المحلي.

(ج) مؤتمر القمة العالمي للأغذية:

ينبغي أن تنال مسألة الأمن الزراعي والغذائي في أفريقيا، العناية الواجبة خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية القادم، المقرر عقده في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

واو - البعد الإنساني

١ - التقييم

٤٢ - يجري التسليم بأن البشر هم محور اهتمام المجتمع الدولي إزاء عملية التنمية المستدامة وأن من حقهم أن ينعموا بحياة صحية ومنتجة في وئام مع البيئة.

٤٣ - والتماسا للتنمية الاجتماعية، قبلت البلدان الأفريقية بإدماج البعد الإنساني في عملية التنمية على النحو المبين في مجموعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا. وهذه شهادة على التزام البلدان الأفريقية بتحسين الأحوال الاجتماعية لشعوبها، غير أن التقدم لا يزال بطيئا في مجالات القضاء على الفقر، وتحسين فرص حصول السكان على التعليم والخدمات الصحية بما في ذلك خدمات الصحة الانجابية وما يتصل بها من خدمات صحية، والحصول على المياه النظيفة.

٤٤ - وتمثل الأمراض المتوطنة وخصوصا الملاريا، والأمراض التي بدأت تنتشر على نطاق ينذر بالخطر، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، مشكلة خطيرة للبلدان الأفريقية وسوف تزيد من تعقيد ديناميات السكان في أفريقيا بطرق يتعذر التنبؤ بها حتى الآن. ويؤثر ذلك بوجه خاص تأثيرا سلبيا على الموارد البشرية والمتوسط العمري والتنمية الاقتصادية.

٤٥ - وما برح القطاع الاجتماعي يتعرض لضغط شديد، يرجع في جانب كبير منه إلى تقليص النفقات العامة. ففرص الوصول إلى التعليم ونوعية التعليم، لا سيما في المرحلة الابتدائية، في انحدار والخدمات الصحية آخذة في التدهور. كما أن معدل البطالة في المنطقة، خصوصا بين الشباب والنساء، في ازدياد. ويضاف إلى هذا ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة بين الفتيات نتيجة لجملة أسباب منها الحمل في سن المراهقة، ورغم أن دور المرأة في التنمية يلقى مزيدا من الاهتمام، فلم تبذل جهود كافية وخاصة فيما يتصل بفرص وصول المرأة إلى التعليم والموارد الاقتصادية وعملية صنع القرار.

٤٦ - واشراك الشباب الأفريقي في عملية صنع القرار وفي تنفيذ البرامج الإنمائية، أمر شديد الأهمية بالنسبة لنجاح التنمية الأفريقية في الأجل الطويل. ومشاركة الشباب النشطة على جميع المستويات المتصلة بعمليات صنع القرار تعد ضرورية لأنها تمس حياته في الحاضر ولها تداعياتها في المستقبل. فهو فضلا عن اسهامه الفكري في تعبئة الدعم وقدرته على ذلك، يطرح منظورا فريدا يلزم أخذه في الاعتبار.

٢ - التوصيات

٤٧ - ينبغي للبلدان الأفريقية أن تقوم في سياق البرنامج الجديد وسلسلة المؤتمرات والقمم الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، بما يلي:

(أ) السعي إلى زيادة المخصصات من الموارد في المجالات التالية ذات الأولوية:

'١' التوسع في فرص الوصول إلى التعليم، لا سيما فرص الفتيات، وتحسين نوعية التعليم؛

'٢' زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية وتحسين كفاءتها؛

'٣' تعزيز القدرات العلمية والتقنية؛

'٤' استخدام الموارد البشرية بكفاءة من خلال تهيئة فرص للعمالة المنتجة وتوليد الدخل، مما يشمل تأجير حيازات زراعية صغيرة مع الإبقاء في الوقت نفسه على الأيدي العاملة الماهرة في المنطقة؛

(ب) توفير الدعم النشط، بالتعاون مع الكيانات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، للجهود الرامية إلى تكثيف حملة مكافحة الملاريا، ومواصلة مكافحة آثار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) وتنفيذ استجابات فعالة في هذا الصدد؛

(ج) إدماج السياسات السكانية في برامج التنمية الوطنية وكفالة توافر خدمات الصحة الإنجابية وتعزيزها؛

(د) الاستمرار في كفالة إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في السياسات المتصلة بجميع مجالات التنمية وينبغي للبلدان الأفريقية أن تواصل تنفيذ السياسات التي تمكن المرأة وتشجع مشاركتها على الوجه الأكمل وعلى قدم المساواة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك السياسات التي تشجع تمكين الطفلة؛

(هـ) الاتفاق على التزام متبادل بين الشركاء المهتمين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بأن يخصص للبرامج الاجتماعية الأساسية ٢٠ في المائة، في المتوسط، من المساعدة الإنمائية الرسمية

و ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للبلدان النامية. فمفهوم ٢٠/٢٠[١١]، الذي أفضى مؤخرا إلى اعتماد بعض البلدان لتوافق آراء أوسلو، قد يؤدي دورا مفيدا.

٤٨ - وينبغي لأفريقيا والمجتمع الدولي أن يعملا على كفالة مستقبل آمن وصحي للشباب، بما في ذلك تهيئة بيئة ذات نوعية جيدة، ومستويات معيشية أفضل، وتوافر فرص التعليم والعمالة. ويتعين التصدي لهذه القضايا في إطار الوفاء بأهداف البرنامج الجديد.

٤٩ - وعلى المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة كل في مجال اختصاصها، دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى بناء القدرات من أجل تنمية الموارد البشرية.

زاي - التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

١ - التقييم

٥٠ - بدأ نفاذ معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية في أيار/مايو ١٩٩٤. ومنذ توقيعها في حزيران/يونيه ١٩٩١ شرعت البلدان الأفريقية في تنفيذها حيث كرست المرحلة الأولى لتعزيز الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يولى اهتمام متزايد لمواءمة وترشيد عدة منظمات قائمة بالفعل في أنحاء شتى من القارة.

٥١ - وتنهض التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية بمشاريع مشتركة في مجالات حيوية من قبيل موارد المياه، والطاقة والنقل والاتصالات. وتوجه الجهود أيضا نحو خفض الحواجز التجارية بالتدريج داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة بغية إنشاء مناطق تجارة حرة. وتوجه الجهود أيضا في أنحاء شتى من المنطقة صوب تحقيق التعاون في مجال النقد. كما يتزايد التعاون في مجالي السلام والأمن. غير أن نقص التمويل يحد من تنفيذ هذه البرامج والمشاريع تنفيذا فعالا.

٢ - التوصيات

٥٢ - للتعجيل بتحقيق التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ينبغي للبلدان الأفريقية أن تقوم بما يلي:

(أ) تعجيل عملية مواءمة وترشيد الإطار المؤسسي اللازم لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي، وترشيد عدد المؤسسات بغية التقليل إلى أدنى حد من الازدواجية وكفالة استخدام الموارد على نحو أكفأ؛

---

(١١) انظر A/51/140، المرفق.

(ب) مواصلة توفير الموارد الضرورية للدعم المالي والمؤسسي، وبخاصة في مجالي النقل والاتصالات، وتجميع الموارد اللازمة لتنمية الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، ينبغي التعجيل ببرنامج الطريق البري السريع العابر لأفريقيا على النحو المقترح في عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا؛

(ج) تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي.

٥٣ - ونظرا لضخامة الموارد المطلوبة لتعزيز التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وفي ضوء إمكانية قيام سوق أفريقية متكاملة وموسعة توفر فرصا استثمارية أكبر وأكثر ربحا يلزم قيام المجتمع الدولي بتكملة جهود أفريقيا الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي.

حاء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١ - التقييم

٥٤ - يبرز برنامج عمل القاهرة أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره أحد أبعاد التعاون الأقاليمي. وثمة فروق يمكن أن تحد من نطاق تطبيق تجارب البلدان النامية على أفريقيا. غير أن البلدان الأفريقية ملتزمة بمضاعفة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه عنصرا لا غنى عنه لنجاح التعاون الدولي من أجل التنمية. وقد بذلت فرادى البلدان والتجمعات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الدولية جهودا متواصلة في سبيل تعزيز تعاون بلدان الجنوب مع أفريقيا. وشمل نطاق ذلك التعاون مجالات مثل نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية، وتوفير الخدمات الاستشارية، والتدريب والمشاريع المشتركة، والتجارة والاستثمار، والتنمية الزراعية والسمكية، والتعليم والبحوث، والقضاء على الفقر، ومكافحة التصحر.

٥٥ - وشملت المبادرات الجديرة بالذكر التي اتخذتها منظمات الأمم المتحدة طائفة عريضة من أنشطة التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ورغم اتخاذ عدد من المبادرات مؤخرا، مثل "إطار باندونغ للتعاون بين آسيا وأفريقيا"، وتنظيم منتديات قطاعية وتقييم الاحتياجات الأفريقية في مجال التعاون مع آسيا، وكذلك مبادرة معهد أفريقيا وأمريكا اللاتينية المتخذة بغرض دعم العلاقات التعاونية بين القارتين، والتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، والمبادرة الرامية إلى تعزيز الحوار بين جماعة تنمية الجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وجهود تعزيز منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لزيادة تعاون بلدان الجنوب مع أفريقيا بأقصى قدر ممكن.

٢ - التوصيات

٥٦ - يوصى باتخاذ التدابير التالية:

(أ) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تكثف المشاورات مع سائر البلدان النامية، لا سيما بلدان المنطقة، لتنسيق وتعزيز المبادلات فيما بين بلدان الجنوب ولتدعيم الانجازات التي تحققت بالفعل عن طريق جملة أمور منها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ب) ينبغي المضي بهمة في التماس التعاون بين البلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى. وفي هذا السياق، يجدر النظر في تحسين استخدام الصناديق القائمة أو إنشاء صندوق لتعزيز هذا النوع من التعاون بين البلدان الأفريقية بدعم من البلدان النامية الأخرى؛

(ج) ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الترتيبات الثلاثية. ولزيادة فعالية تنفيذ البرنامج الجديد، ينبغي تشجيع المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية، على القيام، بمساعدة كيانات الأمم المتحدة المختصة، بتعزيز وتنسيق الأنشطة المضطلع بها لوضع مشاريع إنمائية محددة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الترتيبات الثلاثية؛

(د) ينبغي لمؤسسات التمويل التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تستمر في تخصيص الموارد لأنشطة تعاون بلدان الجنوب مع أفريقيا وأن تعتبر نفسها طرفا ثالثا في ترتيب ثلاثي.

ثالثا - التقييم والتوصيات فيما يتصل بالتنفيذ المعجل للبرنامج الجديد: جهود المجتمع الدولي

٥٧ - رغم أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ البرنامج الجديد هي مسؤولية وطنية، فإن المجتمع الدولي يضطلع بدور تكميلي في دعم هذه الجهود على أساس اتباع نهج متكامل حيال التنمية، على النحو الذي أقرته مجموعة مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا. ويشير تقييم تنفيذ البرنامج الجديد إلى عدد من المجالات التي يلزم إيلاؤها الاهتمام على سبيل الأولوية. وتشمل تلك المجالات المسائل التالية: تدفقات الموارد، وحل مشكلة ديون أفريقيا، وتيسير التجارة والوصول إلى الأسواق، وتنويع الاقتصادات الأفريقية، والمساعدة الإنمائية لأغراض بناء القدرات، والتعاون الدولي، والمنظمات غير الحكومية غير الأفريقية. وترد التوصيات العملية بالإجراءات الدولية عقب تقييم موجز لكل مجال.

ألف - تدفقات الموارد

١ - التقييم

٥٨ - ينص البرنامج الجديد على أن توفير تدفقات كافية من الموارد لأفريقيا يعد عنصرا حاسما من عناصر الدعم المقدم من المجتمع الدولي. ويتبين من التقييم أن إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى أفريقيا بلغ ٣١ بليون دولار في عام ١٩٩٥. ويمكن تقسيم الأنواع الرئيسية من التدفقات المالية الطويلة الأجل إلى ثلاث فئات عريضة هي التمويل الإنمائي الرسمي، والقروض الخاصة، والاستثمار الأجنبي المباشر. ومن بين

هذه التدفقات، يعد التمويل الإنمائي الرسمي المصدر الغالب للدعم المالي. وقد زاد اعتماد أفريقيا على التمويل الإنمائي الرسمي مما يعزى جزئيا إلى محدودية فرص الحصول على القروض الخاصة ومحدودية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥٩ - وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية العنصر الرئيسي في تدفقات التمويل الإنمائي الرسمي إلى أفريقيا. وقد تناقص صافي مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المدفوع من ٢٤ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٢١,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٤ ثم زاد فيما بعد إلى ٢٦,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٥[١٢]. وظل صافي القروض الخاصة الممنوحة لأفريقيا سالبا حتى عام ١٩٩٤ حيث قدر بمبلغ -٠,٩ بليون دولار[١٢]. ومن ناحية أخرى، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢,٨ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٣,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٤[١٣].

٢ - التوصيات

٦٠ - تعد تعبئة موارد جديدة ضخمة من جميع المصادر، العامة والخاصة، ومن المصادر التقليدية والجديدة أمرا جوهريا. وقد قدر الأمين العام في عام ١٩٩٢ أن تحقيق البلدان الأفريقية معدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط، على أقل تقدير، ٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، يتطلب ما لا يقل عن ٣٠ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية مما سيستلزم زيادتها بمعدل متوسطه ٤ في المائة سنويا. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تجد في الوفاء، في أقرب وقت ممكن، بالتزامها بتحقيق أرقام الأمم المتحدة المستهدفة المقبولة وهي تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك قائمة أرقام المعونة المستهدفة و/أو الالتزامات المتفق عليها، على النحو المبين في الفقرة ٢٣ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات[١٤].

٦١ - ومن المهم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر استكمالا للمتوافر من الموارد من أجل التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وبغية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن البلدان مدعوة إلى أن تستمر في اتخاذ مبادرات في مجالات من قبيل تهيئة بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، وكفالة الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، واحترام حقوق الملكية وسيادة القانون، والارتقاء بنوعية العمالة، وتحسين الهياكل الأساسية وقدرات تنظيم المشاريع والقدرات المؤسسية، وتبسيط الأطر الإدارية والتنظيمية. وقد أجرت بلدان أفريقية كثيرة إصلاحات سياسية واقتصادية تشمل إنشاء أسواق للأوراق المالية على الصعيدين القطري والإقليمي. غير أن التدابير الإضافية من شأنها أن تساعد البلدان الأفريقية على تمهيد السبيل لتدفقات أكبر إلى الداخل.

---

(١٢) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ١٩٩٦، من واقع بيانات البنك الدولي.

(١٣) انظر A/51/228/Add.1.

(١٤) انظر "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا"، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

٦٢ - وينبغي أن تشمل التدابير الإضافية زيادة تحسين مناخ الاستثمار في البلدان الأفريقية عن طريق زيادة تخفيف ما تبقى من القيود السياسية والمؤسسية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع عودة رؤوس الأموال الهاربة. وفي حين تواصل البلدان الأفريقية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل، ينبغي أيضا للمجتمع الدولي أن يتخذ عددا من التدابير دعما للجهود الأفريقية، تشمل: تشجيع الاستثمار في أفريقيا عن طريق جملة أمور منها دعم المبادرات الرأسمالية الاستثمارية، وبناء المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية.

باء - حل مشكلة ديون أفريقيا

١ - التقييم

٦٣ - ظل مجموع الديون الخارجية للبلدان الأفريقية يتزايد إلى أن تجاوز ٣٢٢ بليونا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥ مقابل ٣٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩١ ليمثل بذلك ٦٥,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا و ٢٤٩,٦ في المائة من مجموع صادراتها. وشكلت خدمة الدين في عام ١٩٩٤ نسبة قدرها ٣٨,٣ في المائة من حصائل التصدير[١٥]. وقد ركزت معظم المبادرات المتخذة خلال الفترة قيد الاستعراض على الديون الثنائية. واستمر خلال الفترة ذاتها الأخذ بتدابير جادة لتخفيف عبء الديون من بينها إلغاء الديون الثنائية واللجوء على نحو متزايد إلى اتباع نهج تساهلي.

٦٤ - وكان اعتماد نادي باريس لشروط نابولي خطوة هامة على طريق وضع استراتيجية دولية للديون. وحتى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، بلغ عدد البلدان التي استفادت من هذا المرفق ١٩ بلدا من بينها ١٣ بلدا أفريقيا[١٦]. غير أنه من المسلم به أنه، في حالة بعض من أفقر البلدان وأكثرها مديونية، ممن تضطلع بجهود التكيف اللازمة، لا بد من اتخاذ مزيد من الإجراءات لجعل الديون وخدمة الديون في مستويات يسهل التصدي لها. وتعكف المؤسسات المالية الدولية حاليا على اتخاذ خطوات إيجابية لتخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف. فخدمة الديون المتعددة الأطراف تشكل زهاء نصف مجموع خدمة الدين. ومن المفروض أن تستمر معالجة مشاكل الديون التجارية في أفريقيا.

٦٥ - وقد تم إبلاغ لجنة الجمعية الجامعة المخصصة لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بإعلان مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٥، وذلك من حيث اتصاله بالدين الخارجي. كما أحاطت اللجنة علما بنتائج قمة مجموعة الـ ٧ المعقودة في ليون في تموز/يوليه ١٩٩٦.

---

(١٥) المصدر: تقديرات وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى جداول الديون العالمية التي أعدها البنك الدولي.

(١٦) المصدر: البنك الدولي، جداول الديون المستقاة من بيانات نادي باريس، ١٩٩٦.

٢ - التوصيات

٦٦ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التعاون على معالجة مشاكل الديون الفادحة التي ينوء بها كاهل البلدان الأفريقيا بغية التوصل إلى حلول دائمة لها على النحو التالي:

(أ) فيما يتعلق بالديون التجارية، تشجع البلدان الدائنة والمصارف الخاصة ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف على النظر، في حدود صلاحياتها، في مواصلة المبادرات والجهود الرامية إلى معالجة مشاكل الديون التجارية لدى البلدان الشديدة المديونية في أفريقيا، ولا سيما أقل بلدانها نموا؛

(ب) يشجع نادي باريس والدائنون الثنائيون الآخرون على مواصلة جهودهم الرامية إلى تخفيف حدة مشاكل الديون لدى أكثر البلدان فقرا ومديونية، والسعي بهمة إلى تنفيذ شروط نابولي، عند الاقتضاء، مع حث البلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس على أن تتجاوز شروط نابولي في حالة كل من تلك البلدان على حدة. وفي الوقت نفسه يشجع سائر المانحين الثنائيين على تقديم اسهامات مماثلة؛

(ج) تدعى مؤسسات التمويل المتعدد الأطراف إلى مواصلة جهودها الرامية لمعالجة مشاكل الديون لدى أكثر البلدان فقرا ومديونية مستخدمة على الوجه الأكمل الآليات القائمة. وقد لاحظت اللجنة الجامعة أن لجنة التنمية واللجنة المؤقتة التابعتين للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي ستنظران في القريب العاجل في مشروع إطار العمل المتعلق بالديون المتعددة الأطراف لدى البلدان الفقيرة الأشد مديونية وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى إحراز نتائج إيجابية في هذا الشأن.

جيم - تيسير التجارة والوصول إلى الأسواق

١ - التقييم

٦٧ - ما برحت التجارة الخارجية تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات في جميع البلدان الأفريقية. وهي تؤثر على مستوى المدخرات والاستثمار والملاءة. وقد استثمرت بلدان أفريقية عدة في مجال الهياكل الأساسية والمرافق اللازمة لتعزيز الصادرات من السلع الأساسية الأولية. وفي بعض الحالات من البضائع شبه الجاهزة والمصنعة. كما اتخذ عدد كبير من البلدان خطوات نحو خصخصة جزئية أو كلية لعمليات التصدير وتحرير القطاع الخارجي وازالة الحواجز الإدارية والضريبية الأخرى. وقد اقترنت الانجازات الإيجابية المحرزة منذ عام ١٩٩١ في مجال النمو الاقتصادي بالإصلاحات المضطلع بها والاتجاهات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية الرئيسية لأفريقيا. ومن شأن تيسير التجارة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق أن يعززا بقدر أكبر عملية الانتعاش.

٦٨ - ورغم هذه الإصلاحات ومزايا الأفضليات الممنوحة لأفريقيا من خلال نظم الأفضليات المعممة، جاء نصيب أفريقيا من التجارة العالمية خلال الفترة قيد الاستعراض أقل من ٣ في المائة. وانخفضت حصة أفريقيا في تجارة البلدان النامية ككل من ١٠,٩ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٥[١٧].

---

(١٧) المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ١٩٩٦.

٦٩ - كما أن استمرار اعتماد أفريقيا في الجانب الأكبر من حصائل صادراتها على حفنة من السلع الأساسية الرئيسية، مع ما اقترن به من اشتداد المنافسة من جانب منتجي آسيا وأمريكا اللاتينية في سوق آخذة في الانكماش بالنسبة لكثير من المواد الأولية، أسفر عن انخفاض حصة المنطقة من التجارة العالمية من ٣,١ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٢,١ في المائة في عام ١٩٩٥. غير أن صادرات أفريقيا شهدت مؤخرا بعض الانتعاش.

٧٠ - ويعد اتفاق جولة أوروغواي بشأن التجارة المتعددة الأطراف، خطوة كبرى إلى الأمام كما أنه يوفر مزيدا من الفرص التجارية. غير أنه من المسلم به أن أقل البلدان نموا وكذلك البلدان النامية التي تشكل الأغذية صافي وارداتها، لا سيما في أفريقيا، قد تتكبد تكاليف انتقالية ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد تلك البلدان وفقا لمقرر مراكش ونتيجة للتخفيضات الجمركية التي تقررت في جولة أوروغواي استنادا إلى مبدأ الدول الأكثر رعاية، حدث تآكل في هامش الأفضليات. غير أن بعض البلدان المانحة للأفضليات اتخذت بالفعل خطوات للتعويض عن ذلك التآكل فأعادت النظر في مخططاتها التماسا لأسلوب أفضل في توزيع واستخدام مزايا نظام الأفضليات المعمم بين المستفيدين منه.

٧١ - وقد اعتبر تيسير التجارة مجالا ذا أولوية بالنسبة للتعاون التجاري والمالي والتقني، وذلك في إطار جهد يرمي إلى تحسين قدرة أفريقيا على التنافس. ومن ثم أيدت البلدان الأفريقية المبادرة التي استهلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالتعاون مع مركز التجارة الدولية التابع له ولمنظمة التجارة العالمية من أجل النهوض بالكفاءة التجارية، وشرع عدد من البلدان الأفريقية بالفعل في تشغيل "مراكز تجارية" عن طريق تجميع الخدمات الأساسية في مركز تجاري واحد تيسيرا للمعاملات التجارية.

٧٢ - وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى برنامج مركز التجارة الدولية لتنمية التجارة داخل أفريقيا، وقد صمم بغرض تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان الأعضاء في مختلف التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية بوجه عام والنهوض بالتجارة داخل أفريقيا بوجه خاص. وهكذا فإن قيام مجلس التجارة والتنمية بالنظر خلال اجتماعه المقبل في برنامج مشترك بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد بشأن تقديم المساعدة إلى بلدان مختارة من بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى يعد أمرا موضع ترحيب. فالبرنامج يمثل استجابة دولية مشجعة.

٢ - التوصيات

٧٣ - ينبغي زيادة تحسين حالة التجارة الخارجية بأفريقيا بواسطة جهود تبذلها البلدان الأفريقية وبدعم من المجتمع الدولي، لا سيما فيما يتعلق بتيسير التجارة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق.

٧٤ - وفيما يتعين على البلدان الأفريقية مواصلة جهودها في مجال تنمية القدرات المادية والمؤسسية والتنظيمية المناسبة تعزيزا للتجارة داخل أفريقيا وتحسينا لقدرة التنافس على الصعيد الدولي والتماسا لمزيد من الفرص التجارية، فمن الموصى به أن يدعم المجتمع الدولي جهود البلدان الأفريقية في مجال تنمية

وصيانة الهياكل التجارية الأساسية لكي يتسنى لها التصدي للتحديات والاستفادة بصورة كاملة من الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف.

٧٥ - ومن الموصى به أيضا أن يقوم المجتمع الدولي، استنادا إلى الاتفاقات التي توصل إليها بالفعل شركاء أفريقيا في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا بمؤازرة تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للبلدان الأفريقية، وتوفير مزيد من الدعم التقني والمالي للمساعدة على تحسين القدرة التنافسية للبلدان الأفريقية المندرجة ضمن أقل البلدان نموا، من حيث القدرات البشرية وتطور الهياكل الأساسية.

٧٦ - ويوصى كذلك بأن ينظر شركاء أفريقيا التجاريون في زيادة خفض التعريفات ورفع الحواجز غير التعريفية عن المنتجات الأفريقية. ويشجع استخدام مخططات نظام الأفضليات المعمم بشكل أكثر فعالية تحقيقا لصالح البلدان الأفريقية لا سيما أقل البلدان نموا.

دال - تنويع الاقتصادات الأفريقية

١ - التقييم

٧٧ - ما زالت معظم البلدان الأفريقية تعتمد في جانب كبير من حصائل التصدير على بضع سلع أساسية أولية. وتبعا لذلك غالبا ما تتأثر بشكل سلبي بتقلبات الطلب على السلع الأساسية الأولية وتذبذب أسعارها. ورغم أن بعض البلدان الأفريقية بذلت جهودا لتنويع اقتصاداتها فإن تلك الجهود لم تنجح إلا جزئيا.

٧٨ - والجوانب الرئيسية المتعين معالجتها في إطار التنويع تتمثل، على ما يبدو، فيما يلي:

(أ) استمداد القوة من القاعدة الأساسية القائمة، وهذا يشمل استخدام الموارد الطبيعية وبخاصة السلع الأساسية الزراعية والمعدنية، وتعزيز قدرتها التنافسية، من خلال اتخاذ تدابير تحسين الانتاجية، والتسويق وما في حكمها؛

(ب) التوسع في هذه القاعدة لتشكل التنويع الرأسي، بالانتقال إلى مرحلة أو مراحل التجهيز التالية، وفقا للحالة التنافسية، وتوفير مزيد من فرص العمل ومن البضائع الصالحة للتصدير؛

(ج) التوسع في هذه القاعدة من خلال التنويع الأفقي، ليتسع بذلك نطاق السلع والمنتجات والصادرات، ومن ثم التحول قدر الإمكان إلى مرحلة تصنيع المنتجات غير القائمة على السلع الأساسية وإلى تقديم الخدمات.

ويمكن اتباع هذه الخطوات الثلاث مجتمعة أو كل على حدة. فالتنويع، بوجه عام، سيسهم اسهاما كبيرا في حل مشاكل منتجي السلع الأساسية في أفريقيا.

٧٩ - وقد ظل نصيب أفريقيا من القيمة المضافة من الصناعات التحويلية في العالم، راكدا على امتداد السنوات العشرين الماضية حول نسبة ١ في المائة، مما يقتضي التعجيل بتحويل الاقتصادات الأفريقية من اقتصادات قائمة على انتاج المواد الأولية إلى اقتصادات قائمة على عمليات التجهيز، ومن ثم إلى المزيد من التصنيع لأن تعزيز التصنيع بوصفه عنصرا رئيسيا من عناصر تنمية وتنويع الاقتصادات الأفريقية يتسم بأهمية كبرى بالنسبة للبلدان الأفريقية.

٢ - التوصيات

٨٠ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود تنويع السلع الأساسية في أفريقيا. ومن ثم فإن الدول المشاركة في صندوق التنمية الأفريقي القائم في إطار مصرف التنمية الأفريقي، مدعوة في هذا الصدد، حسبما ينص عليه قرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، إلى إيلاء اهتمام خاص لتنويع السلع الأساسية الأفريقية بغية الإسراع بهذه العملية، كما أنها مدعوة إلى النظر بصفة عاجلة في تقديم إسهام خاص أولي يكفي لتمويل المرحلة التمهيدية من مشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية في البلدان الأفريقية.

٨١ - وفي إطار متابعة القرار ١٤٢/٤٩ ينبغي للصندوق المشترك للسلع الأساسية أن يواصل إيلاء عناية خاصة لتدابير تطوير وتنويع السلع الأساسية في أفريقيا. ومن ثم فالصندوق المشترك مدعو إلى إيلاء الاعتبار الواجب لتيسير إجراءات تقديم المشاريع. ولا بد من مضاعفة التعاون بين الصندوق المشترك والمنظمات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية. ومما يدعو للارتياح في هذا الصدد قيام الصندوق المشترك بعقد حلقات عمل واجتماعات للمائدة المستديرة في مناطق مختلفة من أفريقيا في الأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بما يكفل المضي قدما في تدابير تطوير وتنويع السلع الأساسية.

٨٢ - والصندوق المشترك مدعو إلى النظر في القيام، في حدود الموارد المتاحة، بإنشاء مرفق لإعداد المشاريع، يستعان فيه إلى أقصى حد ممكن بالخبرات الأفريقية وذلك تعزيزا لقدرة البلدان الأفريقية المندرجة ضمن أقل البلدان نموا وغيرها من بلدان أفريقيا، على تصميم مشاريع تطوير السلع الأساسية. وفي هذا السياق يجدر إيلاء عناية خاصة للتنويع الرأسي والأفقي.

٨٣ - وينبغي لأعضاء الصندوق مراعاة الوفاء، في أقرب وقت ممكن، بما أعلنوه من تبرعات للحساب الثاني للصندوق مع تشجيع الصندوق المشترك على استكشاف طرق ومسائل استخدام موارد الحساب الأول بشكل فعال.

٨٤ - وينبغي للصندوق المشترك ومصرف التنمية الأفريقية أن يتعاونا فيما يتصل بتدابير تطوير السلع الأساسية. وفي هذا الصدد، يجدر التنويه بالمبادرة التي اتخذها الصندوق المشترك للنهوض بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي.

٨٥ - إن عملية تحويل الاقتصادات الأفريقية وتنويعها تشمل تنمية القدرة البشرية، وتعزيز مهارات تنظيم المشاريع، وتوليد رأس المال الداخلي، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية الملكية الفكرية وتعزيز القدرة التنافسية بوجه عام. وتحقيقا لتلك الغاية، تشجع الكيانات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص على حشد مواردهما وخبراتهما نحو إسداء المشورة في مجال السياسات وتوفير الدعم المؤسسي وتقديم المساعدة على صعيد المشاريع، ويشمل ذلك اتخاذ تدابير لتشجيع المشاريع الصناعية المشتركة وغيرها من أشكال التعاون في مجال الأعمال التجارية.

٨٦ - ومن المطلوب من الكيانات المختصة داخل منظومة الأمم المتحدة وكذلك من منظمة الوحدة الأفريقية وسائر الشركاء في عملية التنمية، مواصلة الاضطلاع بدور نشط وأكثر فعالية في تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني في أفريقيا.

هاء - تقديم المساعدة الإنمائية من أجل بناء القدرات

١ - التقييم

٨٧ - قدم المجتمع الدولي بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دعمه للبلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى بناء القدرات تعزيزا للتنمية المستدامة. وقد أولي اهتمام متزايد لتخفيف حدة الفقر وبناء القدرات المؤسسية والبشرية بغرض تحسين عمليات صوغ البرامج الإنمائية وتنفيذها وتقييمها وتنسيقها.

٨٨ - ولكن نظرا لمحدودية الموارد المحلية والخارجية، ما زالت البلدان الأفريقية تصطدم بعراقيل في جهودها الرامية إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة.

٢ - التوصيات

٨٩ - ينبغي أن يظل بناء القدرات والعمل على استدامتها جزءا لا يتجزأ من الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة.

٩٠ - وفي سياق التنفيذ الوطني وبناء القدرات ينبغي التركيز على تعزيز القدرة الاستيعابية في البلدان الأفريقية.

٩١ - ويتعين على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لتخصيص الموارد الشحيحة الممنوحة للبرامج والمشاريع في البلدان النامية المنخفضة الدخل وفي أقل البلدان نموا وبخاصة في أفريقيا.

٩٢ - ولا بد من التركيز على دعم جهود أفريقيا في ميدان التنمية الاجتماعية، وبخاصة القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون لمفهوم ٢٠/٢٠ الذي أفضى مؤخرا إلى اعتماد بعض البلدان لتوافق آراء أوسلو، دور مفيد.

واو - التعاون الدولي

٩٣ - ساعدت سلسلة المؤتمرات والقمم الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا على تحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن أهمية الترابط بين قضايا شتى من بينها التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان بما يضع البشر في صدارة الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد سلط الضوء، على أفريقيا، تحديدا، خلال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في نيويورك، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (المؤئل الثاني) في اسطنبول. وفي ضوء الاتفاقات التي توصلت إليها مؤخرا لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا، فيما يتعلق بالاهتمام الخاص المتعين إيلاؤه لأفريقيا، بما في ذلك الحاجة إلى توفير الدعم الدولي استكمالا للجهود الأفريقية الرامية إلى تنفيذ سياسات مستدامة لإدارة الأراضي، يأمل المجتمع الدولي أن يتناول أيضا مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ الوشيك الانعقاد في روما، حالة الأمن الغذائي الحرجة في أفريقيا، وانطلاقا من هذا التوافق في الآراء، وفي ظل الشراكة التي يقضي بها البرنامج الجديد، ينبغي لشركاء أفريقيا الإنمائيين مواصلة تعاونهم مع بلدان المنطقة لدفع عجلة التقدم صوب تحقيق الأهداف المحددة في البرنامج الجديد.

١ - دور منظومة الأمم المتحدة

٩٤ - لم تكتف الأمم المتحدة بإعلان الانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا بوصفه إحدى القضايا ذات الأولوية العليا بالنسبة لها في التسعينات فحسب، بل قامت على نحو أكثر تحديدا بإدراج برنامجين خاصين بأفريقيا في خطتيها المتوسطتى الأجل (البرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-١٩٩٢ والبرنامج ٦ في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١) كما أفرد لأفريقيا باب خاص في الميزانية البرنامجية (الباب ٧ باء).

٩٥ - وتعد المبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة عنصرا مكملا للبرنامج الجديد، كما أنها معدة لتسهيل تنفيذه ولتنفيذ ما يتصل بأفريقيا من نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة. ويمكن للمبادرة الخاصة أن تصبح بدورها عنصرا حافزا على تنفيذ جميع عناصر البرنامج الجديد بما في ذلك تعبئة الموارد الكافية. وينبغي للأمم المتحدة، في معرض ترحيبها بهذه المبادرة الخاصة الجديدة، أن تركز جهودها على تنسيق البرنامج الجديد وتنفيذه وأن تتفادى أي ازدواج في الأنشطة بغير مبرر.

٩٦ - وتشمل الخطوات الرئيسية التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة تيسيرا للتعاون بين البلدان الأفريقية، تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج عقد الأمم المتحدة للنقل والاتصالات في أفريقيا، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح البلدان الأفريقية من بين أقل البلدان نموا وبرنامج عقد التنمية الصناعية الثاني في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢).

٢ - دعم التكامل الإقليمي

٩٧ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية تعزيزا لعمل المنظمات دون الإقليمية والمنظمات العلمية القائمة، ومساعدتها كذلك على بناء قدرتها التكنولوجية والنهوض بتنويع الاقتصادات الأفريقية ودعم النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وتعزيز المؤسسات دون الإقليمية المعنية بنظم المعلومات. وفي هذا الصدد، يعد تنفيذ برنامج العقد الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا من الأهمية بمكان، كما يلزم توفير الدعم الدولي لبرامج التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية.

زاي - المنظمات غير الحكومية غير الأفريقية

١ - التقييم

٩٨ - شهدت الفترة قيد الاستعراض نموا مطردا في أعداد ومقدرة وتأثير المنظمات غير الحكومية الأفريقية وغير الأفريقية مع تزايد التقدير الذي يحظى به دور المنظمات غير الحكومية. ويتبين من مجموع تدفقات المعونة إلى أفريقيا من خلال المنظمات غير الحكومية منذ عام ١٩٩١، والمقدر بمبلغ ٧ بلايين دولار، مدى الأثر المترتب في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا[١٨].

٩٩ - وقد باتت المنظمات غير الحكومية الأفريقية في عداد منفذي برامج المساعدة الإنمائية الرسمية حيث أن بوسعها الإسهام بفعالية وكفاءة في التنمية. كما أن جهود المانحين الرامية إلى توجيه المزيد من المبالغ من خلال المنظمات غير الحكومية لدعم الجهود المبذولة على مستوى القواعد الشعبية ولمساعدة الفئات المستضعفة، أصبحت تشكل جزءا من عملية بناء القدرات واستخدام القدرة الوطنية استخداما فعالا.

٢ - التوصيات

١٠٠ - يمكن للمنظمات غير الحكومية غير الأفريقية أن تقوم، بعد التشاور مع الحكومات المضيفة، بزيادة استخدامها للمحافل التي تطرح فيها القضايا ولغيرها من المنتديات غير الرسمية على الصعيد الميداني، لتعزيز الحوار بين الحكومات وسائر الشركاء الإنمائيين ذوي الصلة على صعيد المجتمع المدني.

---

(١٨) المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٦.

رابعا - آلية المتابعة والرصد والتقييم

١ - التقييم

١٠١ - تنص الفقرة ٤٠ من البرنامج الجديد على وجوب إسهام منظومة الأمم المتحدة في كفالة متابعة تنفيذ البرنامج ورصده بشكل فعال. وتشمل الإجراءات المتخذة على الأصعدة العالمي والإقليمي والقطري ما يلي:

(أ) على الصعيد العالمي، بذل المجتمع الدولي، في إطار العمليات الحكومية الدولية، جهودا لجعل مسألة الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا مسألة ذات أولوية عليا. أما المهام المضطلع بها في هذا الصدد على مستوى منظومة الأمم المتحدة فقد أداها في المقام الأول مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا وجهات فاعلة أخرى تشمل فريقا من الشخصيات الرفيعة المستوى؛

(ب) على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تولت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، التي يرأسها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، رصد التنفيذ الفعال للبرنامج الجديد وتغذية العمليات الحكومية الدولية بنتاج الإجراءات العملية الجاري اتخاذها؛

(ج) على الصعيد القطري، أسهمت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومات، في جهود تنفيذ البرنامج الجديد.

١٠٢ - أما أوجه القصور الرئيسية في تنفيذ البرنامج الجديد فقد تبدت على صعيد الدعوة والصعيد المؤسسي. ففيما يتعلق بالدعوة، لم تروج مؤسسات الأمم المتحدة المختصة بالقدر الكافي للبرنامج الجديد ويعزى هذا بوجه خاص إلى الافتقار إلى ولايات محددة وانعدام التوجيه في مجال السياسة العامة.

٢ - التوصيات

١٠٣ - ينبغي تحسين الرصد والتقييم فيما يتعلق بتنفيذ ومتابعة البرنامج الجديد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

١٠٤ - وينبغي لمكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا، ولإدارة شؤون الإعلام، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، أن تكفل، كل في حدود ولايته، اتباع أسلوب استراتيجي في أنشطة الدعوة.

١٠٥ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تجري مزيدا من الاستعراض لعمليات ترويج وتنفيذ البرنامج الجديد، وذلك من أجل تعزيز التنسيق فيما بين الهيئات المختصة. ولا بد أيضا من إيلاء الاعتبار للمبادرة الخاصة بأفريقيا.

١٠٦ - وفي سياق أطر التعاون القطري ينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تكفل، من خلال نظام المنسقين المقيمين، إدراج التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض منتصف المدة في تلك الأطر وتنفيذها.

١٠٧ - أما الاستعراض والتقييم النهائيان للبرنامج الجديد فينبغي أن تجريهما في عام ٢٠٠٢ لجنة جامعة مخصصة تنبثق عن الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، مما من شأنه أن ينسخ أحكام الفقرة ٤٣ (هـ) من البرنامج الجديد.

١٠٨ - وينبغي للأمين العام أن يبلغ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية بنتائج استعراض منتصف المدة هذا كي تتخذ اللازم من إجراءات المتابعة. كما ينبغي أن يحاط علما بنتائج هذا الاستعراض وإجراءات متابعته، المحافل الإنمائية الدولية الأخرى مثل لجنة المساعدة الإنمائية ومؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا.